الازمة المالية ومستقبل دولة الرفاه في دولة الكويت

مبارك عبد الهادي الظفيري [١]، عايدة محمد علام [٢]، محمد جاد [٢]، هشام سيد سليمان [٣]

١باحث دراسات عليا - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢ معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

٣ كلية التجارة – جامعة القاهرة

المقدمة

تعد مصطلحات السعادة والهناء الشخصى والرفاه من المصطلحات واسعة الانتشار فى الدراسات المتعلقة بعلم النفس الاجتماعى؛ وقد أشارت العديد من الدراسات الى ارتباط تلك المصطلحات الى بالعديد من المتغيرات الايدولوجية والجينية على مستوى الافراد. وبالتالى، فالرفاه أمر نسبي يعتمد على متغيرات كثيرة منها ما يعزى إلى عوامل طبيعية ومنها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي ومنها ما هو متعلق بالمستوى التقني وتطوره، ثم إن هذه المتغيرات تتأثر بسلسلة لا حصر لها من العوامل والمؤثرات المتبدلة مع مرور الزمن. الا انه خلال القرن الماضى تناولت العديد من الدراسات العوامل الخارجية التى يمكن أن تؤثر فى رفاهة افراد المجتمعات وقد ابرزت تلك الدراسات أن العوامل الاقتصادية مثل متوسط الدخل والثروة احد اهم محددات الرفاه. لذلك اهتمت العديد من الدول ببرامج اقتصادية تستهدف تحسين الاحوال المعيشية والصحية لمواطنيها. ونتج عن ذلك ان بزغ بذور علم اقتصاديات الرفاه welfare economics كأحد فروع علم الاقتصاد يُعنى بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الاقتصادي وفي معالجة النظم الاقتصادية وتقويمها من خلال متلازمة التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام مجتمع متماسك قائم على مبادئ الليبرالية الاقتصادية دون غلو، حيث يقوم على مفهوم التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين مواطني الدولة الواحدة. وقد انتشر استخدام مصطلح "دولة الرِّفاه" على المستويين الاكاديمى وبرامج الدعاية الانتخابية والبرامج السياسية للاحزاب الحاكمة او التى تتطلع للوصول الى السلطة, إلا انه لا يوجد إجماع حول الدّلالة الدَّقيقة لهذا المصطلح.

ووفقاً لافكار المفكر الاقتصادى جون كينز يقتضى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية والنمو وتحقيق العدالة فى إعادة توزيع الدخول والثروات والحفاظ على مستويات منخفضة من التضخم ومعدلات البطالة وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وما هى الا محددات تعكس درجة تحقيق دوله ما لرفاهة مواطنيها. ويتم ذلك من خلال قيام الدولة باستخدام ما لديها من سياسات اقتصادية (نقدية، مالية، تجارية) لتحقيق الاهداف السابقة. ولعل ابرز تلك السياسات انتشاراً واكثرها فاعلية في الاستخدام في ضوء تجارب العديد من الدول المتقدمة هى سياسات الانفاق والضرائب. وبالتالى تستهدف الحكومات في الغالب الى تضمين الاعتبارات الاجتماعية فى خططها فيما يتعلق بـ "تحسين المستوى المعيشى لكافة الأفراد، وإقامة حد من العدالة في توزيع الدخل، وضمان حرية الفرد في انتقاء ما يناسبه من الخيارات الاقتصادية المتاحة، وتحقيق المساواة في الفرص المعيشية، وتعميم المنافع الاجتماعية، والحد من الاستغلال بأنواعه المختلفة، لاسيما في عمليات تشغيل اليد العاملة ووقف الهدر والمحافظة على سلامة البيئة والحد من تلويثها".

مشكلة الدراسة:

تشير الأدبيات الاقتصادية أن تزايد اهتمام الدول بتحقيق التكافل الاجتماعى يعود إلى ما قبل قيام الثورة الصناعية في أوربا، وقد ارتبط ذلك من المنظور الاكاديمى او التنظير مع كتابات الكونت الإيطالي كارافا D.Carafa في القرن الخامس عشر والتى تناولت جوانب من النزعة الاجتماعية ونادت بوجوب الاهتمام بالموازنات المالية وضرورة تضمنها اعتمادات تخصص للإنفاق على المسائل الاجتماعية، كما تناولت البحث في مبدأ العدالة الاقتصادية وأسلوب إدارة الدولة وإرساء الأسس الواضحة لإقامة إطار محدد للاقتصاد الوطني.

إلا انه مع منتصف القرن الثامن برزت بعض الكتابات التي تمثل تطويراً للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمفهوم الرفاه والتكافل الاقتصادي والاجتماعي في الغرب ومنها مؤلفات ميل J.S.Mill وكتابات بنتام J.Bentham وإدجْورُث Y.Edgeworth وباريتو V.Pareto ومارشال A.Marshall وبيغو A.C.Pigou وآخرين.

وعلى مستوى البيئة العربية فإن حضارة الصحراء البدوية والأعراف القبلية والقيم الاجتماعية تضمنت العديد من المبادئ التى تقوم عليها اسس دولة الرفاه بمفهومها الحديث؛ حيث عرفت الحياة البدوية العديد من صور التكافل الاجتماعي والاقتصادي داخل القبيلة الواحدة بوجه خاص وفي حياة البداوة بوجه عام. كما جاء الاسلام ليرسخ قواعد التكافل الاقتصادى والاجتماعى من خلال تضمين اركان الزكاة بركن أساسى من أركان الاسلام وهو الزكاة كنظام تكافل اقتصادى واجتماعى وضعه الخالق لعباده؛ هذا فضلا عن تأصيل مسئولية ولي الأمر فى توفير الرفاه لرعيته.

اما بالنسبة للدول العربية فقد حققت الإمارات العربية مركزًا متقدما على المستوى العالمي؛ حيث جاء ترتيبها رقم ٢١ عالميا والأولي على المستوى العربي، وبذلك تكون الإمارات قد تقدمت عن التقييم السابق بـ ٧ درجات؛ حيث كان آخر تصنيف لها في المركز الـ ٢٨ عالميا، وتلتها في الترتيب العربي قطر؛ فقد كانت ثاني الدول العربية من حيث الترتيب ولكنها رقم ٣٥ على المستوى العالمي وبُنِيَ ذلك على ارتفاع مستوى الدعم الاجتماعي والصحة العامة والناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد، وكانت المملكة العربية السعودية في الترتيب الثالث على مستوى الدول العربية بينما احتلت الرقم ٣٧ عالميا، وذلك حسب نفس الاعتبارات التي تم القياس عليها بالنسبة لسابقيها كما أضيف إليها كذلك حرية اتخاذ القرارات الحياتية، ولكنه أمر يثير الاندهاش خاصة على المستوى العملي. وجاءت دولة الكويت في المركز الرابع عربياً والتاسع والثلاثين عالمياً, بينما أتت البحرين بالمرتبة الخامسة عربياً والواحدة والأربعين عالمياً [١].

وقد شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى" أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية، الدولار (وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديداً ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة ، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة ٦٠% من الانخفاض المطرد لأسعار النفط، ومع ما تواجه الدولة من تحديات الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي في وقت يعاني فيه الإقتصاد الوطني من إختلالات هيكلية، في ظل تحذيرات متتالية من مخاطر الإستمرار في النهج الريعي تضمنت الموازنة زيادة ٧٦١ مليون دينار في بند الرواتب ليبلغ ١١,١ بليون دينار، وكذلك زيادة ٨٩١,٥ مليوناً الى ٥,١ بليون دينار في قيمة الدعم، بحيث يصبح مجموع البندين ١٦,٢ بليون دينار؛ كما يبلغ مجموع نفقات الموازنة ٢١,٦٨ بليون دينار، وتراجع الإنفاق الرأسمالي بنحو ٣٠٠ مليون دينار الى ٢,٩ مليار لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، من ٣,٢ بليون دينار عام ٢٠١٤/٢٠١٣. ومع تراجع اسعار النفط عالمياً فإن موازنة الاعوام ٢٠١٦/٢٠١٥ تحمل عجزاً يزيد عن ١,٦ مليار دينار، فضلا عن إستقطاع مبلغ ٤,٩ مليار دينار من إحتياطي الأجيال القادمة. وفى ضوء العرض السابق تتمثل مشكلة الدراسة فى الاجابة على التساؤلات الآتية:-

١- ماهية الجوانب التى يشملها مفهوم دولة الرفاهه؟
٢- هل يتناقض مفهوم دولة الرفاه مع متطلبات الاصلاح والتنمية الاقتصادية؟
٣- هل تأثر مستوى رفاهة المواطنين والمقيمين بأزمة اسعار النفط التى بدأت فى العام ٢٠١٤ وإنعكس تأثيرها على الموازنة العامة فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في التنوع الفكري والمنهجي في تناول مسألة "دولة الرفاهية الاجتماعية" والمقارنة بين التجارب المختلفة اي انماط الرفاهية الاجتماعية الثلاث المتمثلة بالنمط الليبرالي والنمط التعاوني والنمط الشامل, كذلك محاولة رسم الآفاق المستقبلية لاننا أحوج ما نكون الى الاطلاع على مختلف التجارب في العالم التي توضح لنا كيف تم التعامل مع التحولات الحاصلة في إطار العولمة والتغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية والبحث في كيفية موائمة كل ذلك مع الاحتياجات والمطالب الوطنية، ومن أهميتها نقل تجارب وأفكار دول الرفاه الى بلدان العالم

(١) المصدر: شبكة الحلول المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تقرير السعادة العالمي، والمعد وفقاً ل ٣٨ مؤشر مقسم الى عدة محاور الاقتصادي والاجتماعي والسياسة صحية وتعليمية قامت به مؤسسة غالوب.
متاح على الرابط: https://books.google.com.eg/books?id

الثالث التي تذخر بكل مقومات الرفاهية لكنها لا زالت تعاني من الفقر والجوع والأمراض، ومن الممكن ان تساعد مثل هذه الابحاث المجلس الأعلى للتخطيط في الكويت الذى يتولى الإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الإستراتيجية للدولة، ووضع إستراتيجيات وخطط التنمية، وبرامج عمل الحكومة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

١. التعرف على تجارب منظومات دول الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة صناعيا, الرأسمالية منها والاشتراكية, وكذلك التعرف على بعض تجارب الدول النامية في سعيها الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها.
٢. التمكن من إستخلاص الدروس والعبر من تلك التجارب التي أدت الى تحقيق النجاحات في هذا المجال أو التي أخفقت في ذلك والتعرف على العوامل الكامنة وراءها.
٣. التعرف على محاولات الدول العربية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها والتحولات التي طرأت عليها وتحديد الظروف الكامنة وراءها ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها.
٤. تحديد المسارات المستقبلية لتوفير الرفاهية الاجتماعية

(١) أهم النتائج المتعلقة بالجزء الأول للدراسة الميدانية والذي يتضمن تطبيق الإستبيان الأول لمعرفة مدى تأثر دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين بأزمة انخفاض اسعار النفط ٢٠١٥ وما تبعها من اصلاحات هيكلية لمنظومة الدعم الحكومى.

(أ) المحور الأول: اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة فيما يتعلق بالحق فى التعليم الجيد:

يشير جدول (١٩) إلى النتائج التالية:

- العبارات (٣-٤-٦-٧-٨) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه عدم الموافقة حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارات في الفترة من (١,٨ : ٢,٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الانفاق على الوسائل التعليمية.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على عدد المعلمين/اساتذة الجامعات فى المدارس والكليات.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على موازنة الانفاق على تدريب وتأهيل المعلمين الكويتيين الجدد.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم ربط الدعم المتحصل عليه بالاداء الدراسى للطلاب.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الانفاق على البنية التحتية التعليمية.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود اتفاق قاطع بين المستفيدين الكويتيين على عدم تأثر دولة الرفاه المتعلقة بالحق فى التعليم الجيد بأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ"حجم الانفاق على الوسائل التعليمية، عدد المعلمين او اساتذة الجامعات داخل المؤسسات التعليمية، موازنة الانفاق على اعداد وتأهيل المعلمين الكويتيين الجدد، عدم الربط بين الدعم الذى يحصل عليه الطالب والاداء او التحصيل الدراسى، واخيرا حجم الانفاق على البنية التحتية). وتشير النتائج الى استمرار دور الدولة فى دعم التعلم بإعتباره قاطرة التحضر والتنمية الحقيقية وفقاً لرؤية الكويت ٢٠٣٥.

العبارات (١-٢-٥-٩-١٠) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارات في الفترة من (٢,٦٨ : ٣,١٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبيا علـى مقـدار المنح الممنوحة للطلبة.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبيا علـى حجـم الانفاق على الخدمات التعليمية.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبيا علـى القـدرة على استقطاب المعلمين الاكثر كفاءة.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبيا علـى دوافـع المعلمين/اساتذة الجامعات نحو تعظيم الجهد المبذول.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبيا علـى حجـم الاهدار وسوء الاستغلال للاصول والموارد التعليمية.

وتشـير معنويـة مربـع كـاى (كـا٢) الـى وجـود عـدم اتفـاق (عـدم معرفـة) بـين المسـتفيدين الكـويتيين لوجـود أثـر سـلبى علـى دولـة الرفـاه المتعلقـة بـالحق فـى التعلـيم الجيـد نتيجـة لأزمـة انخفـاض سـعر الـنفط فيمـا يتعلـق بـ "مقـدار المـنح الممنوحـة للطلبـة، حجـم الانفـاق علـى الخـدمات التعليميـة، القـدرة علـى اسـتقطاب المعلمـين الاكثـر كفـاءة، دوافـع المعلمين/اساتذة الجامعات نحو تعظيم الجهد المبذول، وسوء الاستغلال للاصول والموارد التعليمية".

فـى ضـوء التحليـل السـابق ومعنويـة مربـع كـاى (كـا٢) فإنـه يمكننـا رفـض الفـرض (H1a) **"أثـرت ازمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات اصـلاح وهيكلـة لمنظومـة الـدعم تـأثيراً سـلبيا ذو دلالـة احصـائية علـى حـق المواطن فى التعليم الجيد وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"**

أ-٢- المحور الثاني: اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق العمل:

يشير جدول (٢٠) إلى ما يلي:

- العبـارات (١٢-١٣-١٥) كانـت درجـة الموافقـة عليهـا فـي نطـاق عـدم الموافقـة حيـث كـان المتوسـط الحسـابي لاسـتجابات أفـراد عينـة المسـتفيدين عليهـا فـي الفتـرة مـن (١,٨ - ٢,٦) كمـا كانـت قيمـة كـا٢ دالـة عنـد مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي على الترتيب:
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبياً علـى درجـة الامان والاستقرار الوظيفى.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبياً علـى عدالـة الاجور بين العاملين بإختلاف المجال الوظيفى.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبياً علـى مقـدار الدعم المقدم للعاملين فى القطاع الخاص.

وتشـير معنويـة مربـع كـاى (كـا٢) الـى وجـود اتفـاق قـاطع بـين المسـتفيدين الكـويتيين علـى عـدم تـأثر دولـة الرفـاه المتعلقـة بـالحق فـى العمـل الجيـد بأزمـة انخفـاض سـعر الـنفط فيمـا يتعلـق بـ "درجـة الامـان والاسـتقرار الـوظيفى للعـاملين فـى القطـاع الحكـومى او القطـاع الخـاص، العدالـة المدركـة لهيكـل الاجـور بـين العـاملين بـإختلاف المجـال الـوظيفى، مقـدار الـدعم المقـدم للعـاملين فـى القطـاع الخـاص". وتشـير النتـائج الـى اسـتمرار دور الدولـة فـى السـعى نحـو تـدعيم العـاملين الكويتيين.

العبـارات (١١-١٤) كانـت درجـة الموافقـة عليهـا فـي إتجـاه المحايـد بلـغ المتوسـط الحسـابي لإسـتجابات أفـراد العينـة علـى العبارين (٢,٨٢ : ٢,٧٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبياً علـى المزايـا النقدية والعينية التى تحصل عليها من الوظيفة.
- اثـرت أزمـة انخفـاض اسـعار الـنفط ومـا تبعهـا مـن سياسـات إعـادة هيكلـة لمنظومـة الـدعم سـلبياً علـى عـدد الوظائف التى توفرها الدولة للوافدين الكويتيين الجدد الى سوق العمل.

وتشـير معنويـة مربـع كـاى (كـا٢) الـى وجـود اتفـاق بـين المسـتفيدين الكـويتين اتجـاه عـدم المعرفـة او الاتجـاه المحايـد لوجـود أثـر سـلبى علـى دولـة الرفـاه المتعلقـة بـالحق العمـل الجيـد نتيجـة لأزمـة انخفـاض سـعر الـنفط فيمـا يتعلـق بـ" المزايـا النقديـة والعينيـة التـى تحصـل عليهـا مـن الوظيفـة، عـدد الوظـائف التـى توفرهـا الدولـة للوافـدين الكـويتين الجـدد الـى سـوق العمل".

فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H1b) **"أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبياً ذو دلالة احصائية على حق المواطن فى العمل الجيد وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"**

أ-٣- المحور الثالث: اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بـ" الحق فى التكافل والضمان الاجتماعى)

يشير جدول (٨) إلى ما يلي:

- العبارات (١٨-١٩-٢١) كانت درجة الموافقة عليها في نطاق عدم الموافقة حيث كان المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة المستفيدين عليها في الفترة من (١,٨ - ٢,٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي على الترتيب:
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الدعم المقدم لاصحاب معاشات العجز.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الدعم الذى تمنحه الدولة للاسر الاشد عوزاً
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بزيادة رسوم الخدمات الحكومية التى تحصل عليها تلك الفئات.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود اتفاق قاطع بين المستفيدين الكويتين على عدم تأثر دولة الرفاه المتعلقة بالحق فى التكافل والتضامن الاجتماعى بأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ" حجم الدعم المقدم لاصحاب معاشات العجز، رسوم الخدمات الحكومية التى تحصل عليها تلك الفئات، حجم الدعم الذى تمنحه الدولة للاسر الاشد عوزاً". وتشير النتائج الى استمرار دور الدولة فى السعى نحو تحقيق حياة كريمة لمواطنيها كحق أصيل فى الثروة وخاصة الفئات والاسر الاكثر استحقاقاً للدعم.

العبارات (١٦-١٧-٢٠-٢٢-٢٣) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد،حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على العبارات (٢,٧٤ : ٢,٩٧) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على السلوك الاستهلاكى للاسر الاشد عوزاً.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الدعم المقدم لاصحاب معاشات التقاعد.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على القيمة الحقيقية للدعم التى تحصل عليه فئات التكامل الاجتماعى واصحاب المعاشات
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على أسعار السلع الاساسية.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلباً على مستوى العيش الكريم.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود اتفاق بين المستفيدين الكويتين اتجاه عدم المعرفة او الاتجاه المحايد لوجود أثر سلبى على دولة الرفاه المتعلقة بالحق فى التكافل والضمان الاجتماعى نتيجة لأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ" نمط وعادات السلوك الاستهلاكى للاسر الاشد عوزاً، حجم الدعم المقدم لاصحاب معاشات التقاعد، مستوى العيش الكريم، أسعار السلع الاساسية، القيمة الحقيقية للدعم".

فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H1c) **"أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على حق المواطن فى التكافل والضمان الاجتماعى وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"**

أ-٤- المحور الرابع: اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بالحق فى التأمين الصحى:

يشير جدول (٢٢) إلى ما يلي:

- العبارات (٢٥-٢٦-٢٧) كانت درجة الموافقة عليها في نطاق عدم الموافقة حيث كان المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة المستفيدين عليها في الفترة من (١,٨ - ٢,٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي على الترتيب:
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على قيمة الرسم المدفوع مقابل الحصول على الخدمات الصحية.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على درجة توافر العلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على سهولة الاجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات الصحية.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود اتفاق قاطع بين المستفيدين الكويتيين على عدم تأثر دولة الرفاه المتعلقة بالحق فى التأمين الصحى الشامل بأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ "قيمة الرسم المدفوع مقابل الحصول على الخدمات الصحية، سهولة الاجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات الصحية، ودرجة توافر العلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية".

- العبارات (٢٤-٢٨-٢٩) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد، حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على العبارات (٢,٧٤ : ٢,٩٧) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الانفاق على التجهيزات والمعدات الطبية فى المستشفيات الحكومية.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم الانفاق على البنية التحتية المتعلقة بالقطاع الصحى.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على سرعة الحصول على الخدمة الطبية المستهدفة.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود اتفاق بين المستفيدين الكويتين اتجاه عدم المعرفة او الاتجاه المحايد لوجود أثر سلبى على دولة الرفاه المتعلقة بالحق فى التأمين الصحي الشامل نتيجة لأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ" حجم الانفاق على التجهيزات والمعدات الطبية والبنية التحتية المتعلقة بالقطاع الصحى، ودرجة وسرعة الحصول على الخدمة الطبية المستهدفة".

فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H1d) **"أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبياً ذو دلالة احصائية على حق المواطن فى التأمين الصحى الشامل وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"**

أ-٥- تحليل النتائج وفقاً لمدى موافقة أفراد عينة المستفيدين الكويتين على مضمون الاستبانة وترتيبها في المحاور الأربعة:

- المحور الاول الخاص لتقييم اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بحق المواطن فى التعليم، جاءت نسبة الموافقة عليه من قبل عينة المستفيدين (٥٣,٥٢%)، حيث كانت أغلب استجابات المستفيدين على عبارات هذا المحور في الاتجاه المحايد.
- المحور الثاني الخاص بمدى اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بحق المواطن فى العمل، جاءت نسبة الموافقة عليه من قبل عينة المستفيدين (٥٢,٨%)، حيث كانت أغلب استجابات المستفيدين على عبارات هذا المحور في الاتجاه المحايد.
- المحور الثالث الخاص بمدى اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بحق المواطن فى التكافل والضمان الاجتماعى، جاءت نسبة الموافقة عليه من قبل عينة المستفيدين (٥٤,٣٧٥%)، حيث كانت أغلب استجابات المستفيدين على عبارات هذا المحور في الاتجاه المحايد.

- المحور الرابع الخاص اثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بحق المواطن التأمين الصحي، جاءت نسبة الموافقة عليه من قبل عينة المستفيدين (٤٩,١%)، حيث كانت أغلب استجابات المستفيدين على عبارات هذا المحور في اتجاه عدم الموافقه.

ويوضح الشكل (٢١) المتوسطات النسبية لاستجابات عينة المستفيدين الكويتين على محاور قائم الاستبيان الاولى.

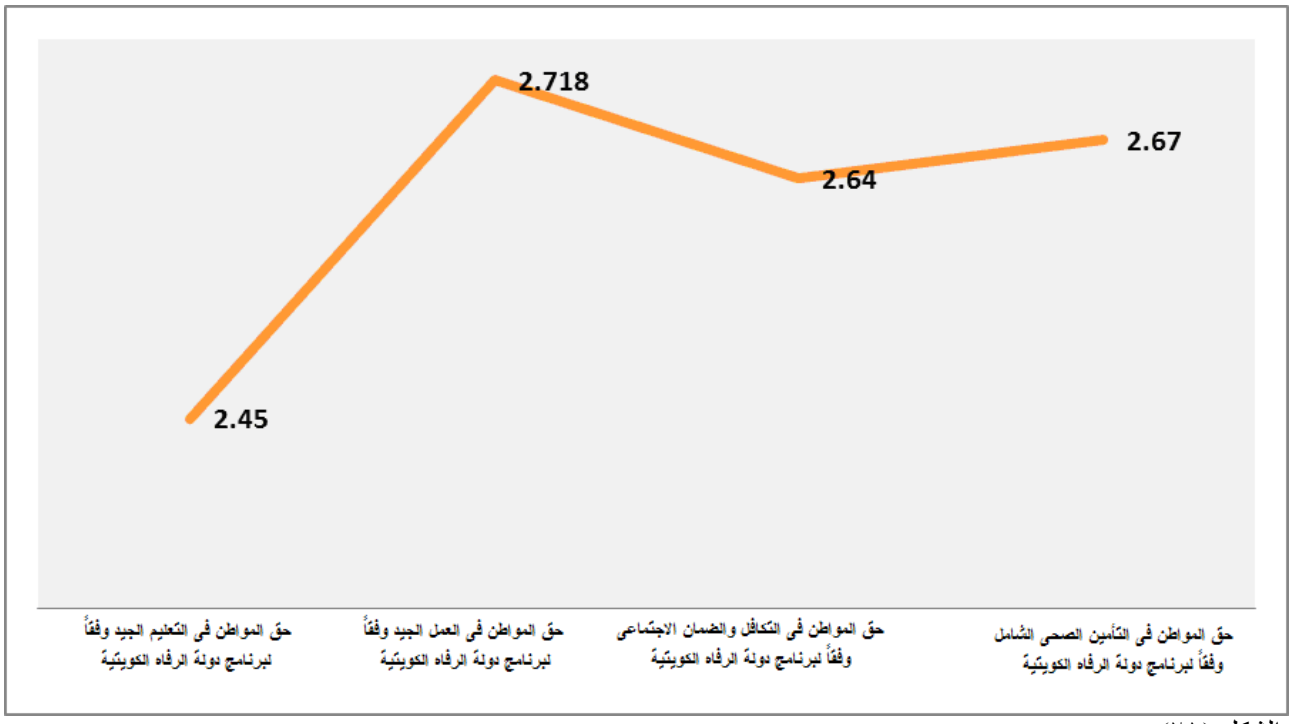

الشكل (٢١)

متوسطات الاستجابات لعينة المستفيدين الكويتين على محاور الإستبانة الأولى

ومما سبق يتم رفض فرض الدراسة الاول والذى ينص على "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين".

أ-٦- تحليل نتائج الدراسة تبعاً للفروق بين متغيرات الدراسة:

وفقاً لنتائج اختبارات الفروض فى الجداول (٢٤) لاختبار"ت" للفروق بين استجابات المستفيدين الكويتين حسب متغير النوع Independent Samples t – test، الجدول (٢٥) لتحليل التباين الأحادي One - Way ANOVA للفروق بين الاستجابات حسب العمر، والجدول (٢٦) أن نتائج تحليل التباين الأحادي One - Way ANOVA للفروق بين الاستجابات حسب المستوى التعليمى للمستفيدين فإنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة المستفيدين على الاستبانة الأولى مجملة وعلى محاورها الفرعية تبعًا لمتغير النوع (ذكر- أنثى).
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في على الاستبانة الأولى مجملة وعلى محاورها الفرعية راجعة لمتغير العمر الزمني.
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في على الاستبانة الأولى مجملة وعلى محاورها الفرعية راجعة لمتغير المستوى التعليمي.

<u>وبالتالى يتم رفض فرض الدراسة الثانى</u> "

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاثر المدرك لازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم على دولة الرفاه الكويتية وفقاً للخصائص الديموغرافية". حيث لا توجد فروق نتيجة للمتغيرات الديموغرافية على استجابات الامستفيدين الكويتين لاثر أزمة النفط على دولة الرفاه الكويتية المدركة.

ب- أهم النتائج المتعلقة بالجزء الثاني للدراسة الميدانية والذي يتضمن تطبيق الإستبيان الثانى لمعرفة مدى تأثر دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين المقيمين بأزمة انخفاض اسعار النفط ٢٠١٥ وما تبعها من اصلاحات هيكلية لمنظومة الدعم الحكومي:

ب-١- المحور الأول: أثر أزمة انخفاض اسعار النفط على تكلفة الخدمة الصحية المتحصل عليها فى مستشفيات ومعامل الدولة:

يشير جدول (٢٧) إلى النتائج التالية:

- العبارة رقم (٤) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه عدم الموافقة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارة (٢,٢٨٥) وبالتالي فقد وقعت في الفترة من (١,٨ : ٢,٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: (اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بالزيادة على قيمة الرسم المدفوع مقابل الاستضافة فى حالة الامراض المزمنة).
- العبارات (١-٣) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارات في الفترة من (٢,٦٨ : ٣,١٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بالزيادة على قيمة الرسم المدفوع مقابل الحصول على العلاج فى مستشفيات الدولة.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بالزيادة على قيمة الرسم المدفوع مقابل الحصول على العلاج فى مستشفيات الدولة.

وتشير معنوية مربع كاى (كا٢) الى وجود عدم اتفاق (عدم معرفة) بين المستفيدين المقيمين لوجود أثر سلبى على دولة الرفاه المتعلقة بيما يتعلق بتكلفة الخدمة الصحية المتحصل عليها نتيجة لأزمة انخفاض سعر النفط فيما يتعلق بـ "اثر أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بالزيادة على قيمة الرسم المدفوع مقابل خدمة الكشف الطبى فى المستشفيات الحكومية أو الحصول على العلاج فى مستشفيات الدولة".

- العبارة (٢) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد عينة المستفيدين المقيمين على تلك العبارة (٣,٥٤٢) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بالزيادة على قيمة الرسم المدفوع مقابل الفحص الطبى فى معامل الدولة.

ويقع الوسط النسبى للمحور ككل فى منطقة القرار المحايد او عدم المعرفة وفقاً للجدول (٢٨) حيث بلغ المتوسط النسبى للمحور ككل(٢,٩١٠) وبنسبة اتفاق بين المستفيدين المقيمين (٥٨,٢١%) اتجاه الرأى المحايد. فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H3a) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبياً ذو دلالة احصائية على تكلفة الخدمة العلاجية التى يتقاضاها المستفيدين المقيمين وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية".

ب-٢- المحور الثاني : أثر أزمة انخفاض اسعار النفط على جودة الخدمة الصحية التى يحصل عليها المستفيدين المقيمين فى مستشفيات ومعامل الدولة:

يشير جدول (٢٧) إلى ما يلي:

- العبارة رقم (٥) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه الموافقة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارة (٣,٨١٤) وبالتالي فقد وقعت في الفترة من (٣,٤ : ٤,٢) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: (اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على ملائمة المعاملة التى يحصل عليها المستفيد عند حصوله على الخدمة الصحية).
- العبارات (٦-٧) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد حيث كان المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارتين فى الفترة (٢,٦٨ : ٣,١٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على درجة الاستجابة عند التقدم للحصول على الخدمة.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على درجة الامان المهنى المتعلقة بإمكانية انتقال الامراض المعدية بين المستفيدين المقيمين.

ويقع الوسط النسبى للمحور ككل فى منطقة القرار المحايد او عدم المعرفة وفقاً للجدول (٢٨) حيث بلغ المتوسط النسبى للمحور ككل(**٣,٢٢٣**) وبنسبة اتفاق بين المستفيدين المقيمين (**٦٤,٤%**) اتجاه الرأى المحايد. فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H3a) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على جودة الخدمة العلاجية التى يتقاضاها المستفيدين المقيمين وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية".

ب-٣- المحور الثالث: اثر أزمة النفط على الدخل الذى يحصل عليه مقابل عمله:

يشير جدول (٢٧) إلى ما يلي:

- العبارة رقم (٩) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه الموافقة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارة (٣,٤١٤) وبالتالي فقد وقعت في الفترة من (٣,٤ : ٤,٢) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: (اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على مقدار المزايا النقدية الاضافية التى ترتبط بالعمل وتعد جزءاً مكملا للاجر الوظيفى).
- العبارة رقم (٨) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه عدم الموافقة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارة (٢,٣٤٢) وبالتالي فقد وقعت في الفترة من (١,٨ : ٢,٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: (اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على مقدار التعويض الذى تتقاضاه مقابل العمل)
- العبارات (١٠-١١) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارات في الفترة من (٢,٦٨ : ٣,١٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على حجم المزايا العينية التى يحصل عليها من جهة العمل (السكن- الانتقالات- الوجبات).
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبياً على القوة الشرائية (مقدرة دولارياً) للدخل المتحصل عليه مقابل العمل.

ويقع الوسط النسبى للمحور ككل فى منطقة القرار المحايد او عدم المعرفة وفقاً للجدول (٢٨) حيث بلغ المتوسط النسبى للمحور ككل(**٢,٩٠٣**) وبنسبة اتفاق بين المستفيدين المقيمين (**٥٨,٠٧%**) اتجاه الرأى المحايد. فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H3c) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على الدخل الذى يتقاضاها المستفيدين المقيمين مقابل عملهم".

ب-٤- المحور الرابع: اثر أزمة النفط على تحويلات المقيمين الى عائلاتهم وأسرهم فى موطنهم الاصلى:

يشير جدول (٤-٢٢) إلى ما يلي:

- العبارة رقم (١٣) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه الموافقة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارة (٣,٤٨٥) وبالتالي فقد وقعت في الفترة من (٣,٤ : ٤,٢) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارة هي: (اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على مقدار المبالغ المحولة للاسر والعائلات فى الموطن الاصلى).
- العبارات (١٢-١٤) كانت درجة الموافقة عليها في إتجاه المحايد حيث تراوح المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة على تلك العبارات في الفترة من (٢,٦٨ : ٣,١٦) كما كانت قيمة كا٢ دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذه العبارات هي كما يلي:

- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم بزيادة نسبة المنفق على الاستهلاك الى اجمالى الدخل.
- اثرت أزمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات إعادة هيكلة لمنظومة الدعم سلبيا على مقدار المبالغ المدخرة.

ويقع الوسط النسبى للمحور ككل فى منطقة القرار المحايد او عدم المعرفة وفقاً للجدول (٢٥) حيث بلغ المتوسط النسبى للمحور ككل(٣,١٥) وبنسبة اتفاق بين المستفيدين المقيمين (٦٣,٠٤%) فى اتجاه الرأى المحايد. فى ضوء التحليل السابق ومعنوية مربع كاى (كا٢) فإنه يمكننا رفض الفرض (H3c) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على مدخرات وتحويلات المستفيدين المقيمين".

الخلاصة والنتائج

خلص الباحث الى عدد من النتائج النظرية فى الشق النظرى من الدراسة والتى قام بإختبارها والتحقق من صحتها فى الجانب التطبيقي وتمثلت اهم النتائج فيما يلى:

١. يعتمد الاقتصاد الوطنى الكويتى على ايرادات النفط بشكل كبير جداً فى تمويل مختلف النفقات رغم محاولات الدولة من الخروج من مشكلات التركيز الاقتصادى على النفط.
٢. تعانى دولة الكويت مثلها مثل باقى الدول المصدرة للنفط من أزمة الاقتصاد الريعى او المرض الهولندى او ما يعرف بلعنة الموارد حيث لم تستطع الدولة توجيه تلك الموارد الطائلة على نحو يحقق تنمية حقيقية ومستدامة.
٣. تتمتع الكويت بنظام رفاه اجتماعى واقتصادى يشبه النظم الشاملة حيث يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدعم ٥٥٠٠ دولار وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف متوسط الدخل الفرد فى بعض الدول العربية .
٤. ضغطت أزمة انخفاض اسعار النفط على عجز الموازنة والذى يتم تمويله من الاحتياطى العام او بالافتراض من ارصدة حسابات الاجيال القادمة، بصورة تشبه لحد كبير عمليات إعادة الاعمار عقب الغزو العراقى فى بداية تسعينات القرن الماضى.
٥. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بالحق فى التعليم المجانى.
٦. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بالحق فى التعليم المجانى.
٧. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بالحق فى التكافل والضمان الاجتماعى للافراد والاسر الكويتية.
٨. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق فى منظومة العلاج الشاملة.
٩. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتين فيما يتعلق بالحق فى العمل الملائم والدخل الذى يضمن حياة كريمة للمواطنين.
١٠. أثرت أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين المقيمين غير الكويتين فيما يتعلق (بتكلفة الخدمات العلاجية، المدخرات والتحويلات الى الخارج) الا ان التأثير لم يكن معنوياً او ذو دلالة احصائية.

التوصيات:

يمكن فى إطار الدراسة الحالية تقديم عدد من التوصيات الهامة على المستوى العملى كما يلى:

١. رغم ما حققته إجراءات اصلاح منظومة الدعم، الا انها تأتى فى مرحلة مبكرة جداً من سلم الاصلاح الاقتصادى، ويتطلب المضى قدماً فى منظومة الاصلاح. وبناء نظام رادع لمنع عمليات الاحتيال من قبل بعض المواطنين للاستفادة من الدعم المقدم من الحكومة للعاملين فى القطاع الخاص، وهو ما تبينه عدد من القضايا المنظورة امام القضاء او التى تم البت فيها بالتغريم والسجن.
٢. يجب إعادة هيكلة الدعم بحيث يرتبط فى حه الادنى بمبدأ" كل حسب حاجته" كنوع من مشاركة الثروة؛

وفيما يتجاوز الحد الادنى يجب ان يكون وفقاً لقاعدة" كل حسب مساهمته" وذلك لحث المستفيدين لتحمل مسؤولياتهم تجاه تنمية ونهضة الدولة.

٣. يجب بذل المزيد من الوعى بين المواطنين خاصةً من خلال بناء برامج لتنمية الوعى، والادارة بالقدوة لتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، وليس استنزاف مواردها وهذا ما عكسه العديد من القضايا المتعلقة بالاحتيال للحصول على مزايا عينية ونقدية غير مستحقة ولعل ابرزها ماأثير حول الشهادات العلمية المزيفة.

البحوث المستقبلية

فى إطار الدراسة الحالية هناك العديد من مجالات البحث التى يجب ان تشملها البحوث المستقبلية

١. دراسة مدى فعالية نظم اعادة الدعم فى تغيير النمط الاستهلاكى للمواطنين والمقيمين واثره على الطلب الفعال كمحرك اساسى للناتج القومى وفقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية.
٢. دراسة العلاقة بين ازمة انخفاض أسعار النفط والقدرة المالية للدولة بهدف تحديد السعر الحدى لاسعار النفط والمدى الزمنى لتفاقم المشاكل المالية لتكون مؤشراً لواضعى السياسات المالية والاقتصادية.
٣. دراسة اثر النمط الاستهلاكى فى دولة الكويت على خطط التنمية لتوضيح الاسباب الرئيسية لعدم نجاح محاولات التنويع الاقتصادى السابقة.

قائمة المراجع:

١. نبيل جورج دحدح (٢٠١٠). تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. دراسة مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
٢. نبيل مرزوق (٢٠٠٥). دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي. متاح على الرابط http://www.mafhoum.com/syr/articles
٣. هادى حسن،(٢٠٠٥). النموذج الاجتماعى الديموقراطى: دراسة مقارنة بين السويد و النرويج والدانمارك وفنلندا، ندوة دولة الرفاهة الاجتماعية، مركز درسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية ، الاسكندرية، مصر.
٤. هشام حنضل عبد الباقى،(٢٠٠٩). الآثارالاقتصادية للأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.مجلة كلية التجارة . جامعة المنصورة، مصر

٥. هند مهداوي وآخرون (٢٠٠٩). الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني بسطيف** بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ ٢٠-٢١اكتوبر ٢٠٠٩.

ثانياً المراجع الاجنبية

1. Ahmed, F. Z., & Werker, E. (2015). Aid and the Rise and Fall of Conflict in the Muslim World. Quarterly Journal of Political Science, 10(2), 155-186.
2. Allison, H. E. (2001). Kant's theory of taste: a reading of the Critique of aesthetic judgment. Cambridge University Press.
3. Alodayni, S. (2016). Oil prices, credit risks in banking systems, and macro-financial linkages across GCC oil exporters.International Journal of Financial Studies, 4(4), 23.
4. Al-Ojayan, H. (2016). Treating the oil addiction in Kuwait: proposals for economic reform.
5. Arezki, R. and O. Blanchard, (2014). "Seven Questions about the Recent Oil Price Slump." IMFdirect - The IMF Blog, December 22, 2014.

6. Aydın, Levent and Mustafa Acar (2011). Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: A dynamic CGE analysis, Energy Policy, Vol. 39, p.1722-1731
7. Balcerzak, A. P., & Rogalska, E. (2014). Crowding out and crowding in within Keynesian framework. Do we need any new empirical research concerning them. Economics & Sociology,7(2), 80-93.
8. Balcilar M., and Ozdemir Z., (2013) "The casual nexus between oil prices and equity markets in the US: A fleet switching model "Energy Economics 39, pp 271-282.
9. Basir, K. H. (2017). Economic Issues in Brunei Prior to 2014 Oil Crisis.
10. Batool, L., Shamsi, N., & Nazir, N. (2016). Energy Crisis, Oil Prices and Manufacturing Sector Growth Nexus: Evidence from Pakistan. World Applied Sciences Journal, 34(6), 776-783.
11. Baumeister, C., & Kilian, L. (2016). Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us. Journal of Economic Perspectives, 30(1), 139-60.
12. Bchir, M, H., & Garcia, J, A, P. (2015). The Impact of the 2014 Oil Shock on Arab Economies. https://www.dohainstitute.edu.
13. Beattie, A. (2014) "Ready or not: oil exporters facing low prices", Financial Times Blog 'Beyond BRICS'. Available at: http://blogs.ft.com/beyond-brics/2014/11/27/ready-or-not-oil-exporters-facing-low-prices (Posted on November 7th 2014 - Last accessed May 26th 2015).
14. Beckert, J., & Aspers, P. (Eds.). (2011). The worth of goods: Valuation and pricing in the economy. Oxford University Press.
15. Blekesaune, M., & Quadagno, J. (2003). Public Attitudes toward Welfare State PoliciesA Comparative Analysis of 24 Nations.European sociological review, 19(5), 415-427.
16. Blomqvist, H.C. (2010). Brunei Darussalam: Resource Curse and Economic Development. In Globalisation and Development: Country Experiences. New York: Nova Science Publisher.
17. Bowles, S. (2016). Markets not only allocate resources and distribute income, they also shape our culture, foster or thwart desirable forms of human development, and support a well-defined structure of power. For this reason, an analysis limited to economic concerns alone cannot. Labor and Democracy in the Transition to a Market System, 159.
18. Blyth, M. (2013). Paradigms and paradox: The politics of economic ideas in two moments of crisis. *Governance*, *26*(2), 197-215.
19. Clasen, J. (Ed.). (1999). Comparative social policy: concepts, theories and methods. Wiley-Blackwell.